أمام مؤتمر عمال دمشق..

القادري: ليس أمامنا إلا الصبر ولا نلمس أي تلكؤ من الحكومة في إعطاء عمالنا لحقوقهم

كريشاتي: كلما أغلقت الدولة باباً للفساد فتح أبطاله باباً جديداً

| محمود الصالح

تركزت القضايا التي ناقشها المؤتمر السنوي لعمال دمشق وريفها على الجوانب الخدمية والاقتصادية والمعيشية، وتميز المؤتمر بحضور محافظي دمشق وريفها وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في ريف دمشق إلى جانب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال قادري، ما أعطى الطروحات المقدمة اهتماماً أكبر بوجود أصحاب القرار من الجانب الحكومي.

ونقل رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في بداية حديثة تحية ومحبة الرئيس بشار الأسد إلى أعضاء المؤتمر ومن خلالهم إلى كل عمال دمشق وريفها وعمال سورية، لأن عمال الوطن كانوا وسيبقون في قلب ووجدان الرئيس الأسد رغم كل ما تتعرض له سورية من محن ومؤامرات وعدوان.

وبيّن القادري أن الحكومة وعدت بأن أي وفر يتحقق في الموازنة سينعكس على العاملين في الدولة من خلال زيادة الرواتب، مضيفاً: من خلال متابعتنا لقضايا الطبقة العاملة لا نلمس أي تلكؤ في إعطاء عمالنا لحقوقهم، لكن نحن نعرف الإمكانات الموجودة في البلاد وليس أمامنا إلا الصبر لأن الحرب على سورية مازالت مستمرة، ونحن في حالة صمود، وهذه الحالة تقترن بالمعاناة، لكن الفجر قريب.

وتابع: إننا جميعاً في مركب واحد ولا بديل من التعاون فيما بين جميع الشرائح الاجتماعية، وكل شريحة في المجتمع يجب أن تدفع فاتورتها، ولا يجوز أن يدفعها العامل فقط، والتاريخ سيسجل كل شيء مالنا وما علينا.

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن جميع ملفات الفساد التي ترد من اتحادات المحافظات إلى الاتحاد العام يتم متابعتها مع رئاسة مجلس الوزراء وتتم معالجتها بمنتهى المسؤولية، ونحن في التنظيم النقابي ليست مهمتنا تصيد الآخرين، بل علينا التعاون مع الجميع ووضع لبنة في مسيرة تعافي بلادنا.

• ليس مهمة التنظيم النقابي تصيد أخطاء الآخرين

• ملفات الفساد التي تردنا من المحافظات تعالج مع الحكومة بمنتهى المسؤولية

محافظ دمشق يجيب

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أجاب عن الطروحات والتساؤلات التي قدمها أعضاء المؤتمر ومنها مسألة العقبات التي تعترض عملية النقل الجماعي للعاملين في الدولة، ووعد أن أي جهة حكومية تطلب موافقة لوسائل النقل الجماعي وتضع مسارا لتلك الوسائل وترفق العقد بين تلك الجهة ومالك وسيلة النقل الجماعي سيتم منحها الموافقة وتزويدها بالمحروقات اللازمة وفق السعر المدعوم، مبرراً ما حدث سابقاً أن هناك إساءة من بعض الناقلين بحجة نقل العاملين في الدولة.

وأشار إلى أن محافظة دمشق لولا النقل الجماعي وتزويد الآليات التي تنقل العاملين في المحافظة لكانت ستضطر لدفع ٢٠ مليار ليرة سنوياً، لكنها الآن تدفع مليار ليرة سورية فقط.

وأكد المحافظ عدم صحة ما طرح أن هناك سرافيس في دمشق تقوم بسبع رحلات يومياً لكنها لا تحصل إلا على سبع لترات مازوت، لأنه قام خلال العام الماضي بتحويل أكثر من ألف شكوى حول الموضوع وبالتدقيق في ذلك تبين عدم صحة أي من هذه الشكاوي.

وأكد أن من لا يلتزم بالمسار المحدد له من الباصات والسرافيس لن يحصل على المحروقات، مشيراً إلى أن هناك البعض اتخذ من امتلاك السرافيس تجارة رابحة، حيث يقوم بشراء السرفيس وبوقفه ويحصل شهرياً على الملايين من بيع المازوت.

وأضاف: لن نسمح بسرقة المازوت المدعوم المخصص لنقل المواطنين أو العاملين في الدولة، مشيراً إلى أنه كلما أغلقت الدولة باباً للفساد فتح أبطاله باباً جديداً، حيث تم مؤخراً ضبط سيارة مركب عليها ٤٠ جهاز (gps).

وحول ما طرح من حاجة شوارع دمشق للصيانة أكد المحافظ أن عمليات الصيانة للطرق في دمشق متوقفة منذ عام ٢٠١١، وفي العام الماضي استطاعت المحافظة تفعيل الإيرادات الذاتية التي زادت في العام الماضي من ٦٠ مليار سنوياً إلى ٢٤٠ ملياراً.

وحول السكن البديل في دمشق ذكر المحافظ أن عمليات إنجازه في ماروتا سيتي وباسيليا قطع شوطاً جيداً حيث تم التعاقد على ٣٧ مقسماً من أصل ٤٨ مقسماً وانتهت الدراسات لها وهناك ١٢ مقسماً تم تخصيصها، مضيفاً: والآن يتم التعاقد في باسيليا لكن المحافظة لن تقوم بإخلاء السكان كما فعلت في ماروتا سيتي، وإنما سيتم البناء أولاً وتسليم السكن لأصحابه ثم الإخلاء لتلك المنطقة.

وعن مشكلة النقل في محافظة دمشق أقر المحافظ بحاجة المحافظة إلى دراسة متكاملة لواقع النقل، وطلب من نقابات العمال المساعدة في ذلك، لأن مشروع النقل الذي كان موضوعاً لدمشق توقف منذ ٢٠١٠ واليوم يدخل إلى المدينة يومياً أكثر من ٣٥ ألف آلية، مؤكداً أنه يتم العمل على إنجاز المراكز التبادلية للمنطقة الجنوبية وتحت جسر الوزان ومركز انطلاق الشمال والسومرية، وعند إنجازها ستخفف من حالة الازدحام في المدينة.

وحول وعده لنقابة عمال النقل البري بمنحها حق استثمار مراكز الانطلاق، نفى كريشاتي أنه وعد بذلك، وإنما وعد بدراسة ذلك، وبعد الدراسة تبين أن مراكز الانطلاق لا تقدم خدمة النقل فقط وإنما لها مهام أخرى، وبين أن الوضع في كراج السومرية متداخل حيث تتدخل عدة جهات في عمله، ويتم العمل على معالجة ذلك.

وعن الدعم الذي تقدمه المحافظة للعمال ذكر المحافظ أنه للمرة الأولى في تاريخ محافظة دمشق يتم تكريم ٤ آلاف عامل بإفطار جماعي ومكافأة ٢٠٠ ألف لكل عامل، وكذلك تم إعادة اللباس العمالي بقيمة ١٠ مليارات ليرة والذي كان متوقفا منذ سنوات

كلمة قصيرة لمحافظ ريف دمشق

محافظ ريف دمشق الذي أخذ كلمة قصيرة واعتذر عن المتابعة بسبب التزاماته اعترض على تسمية اتحاد عمال دمشق وطلب أن تكون التسمية عمال دمشق وريفها (ولا نعرف على ماذا اعتمد، لأن الاسم في كل مكان هو عمال دمشق وريفها).

وأكد أن راتب العامل اليوم لا يكفي سوى ليوم واحد وبالتالي جميع عمالنا يحتاجون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية لكن نتيجة الواقع يضعون على الجرح ملحاً ويصبرون.

أمين فرع ريف دمشق للحزب رضوان مصطفى قال إن جيش عمال سورية يشكل الركيزة الأساسية في هذا الوطن، مضيفاً: نشهد مرحلة مهمة داخليا وخاصة في حياة الحزب.

رئيس اتحاد عمال دمشق عدنان الطوطو قال في كلمته استطاع اتحاد عمال دمشق خلال العام الماضي تحقيق الكثير من المكاسب العمالية ونقل مطالب أكثر من ١٤٣ ألف عامل وعاملة في محافظتي دمشق وريفها وتحقيق مكاسب لهم ومنها تقديم ١,٨ مليار ليرة إعانات للعمال من صندوق الاتحاد استفاد منها ٤٨٤٥ عاملاً وعاملة وكذلك قدمت صناديق نقابات عمال دمشق مبلغ تجاوز ٢,٢ مليار ليرة لعمالها استفاد منه ٢٢٢٩٠ عامل وعاملة.

مداخلات رؤساء النقابات

رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج نضال الزعبي أبدى ملاحظات العمال على قرار دمج مؤسستي حلج وتسويق الأقطان والصناعات النسيجية في شركة واحدة مستذكراً التجربة الفاشلة لدمج الأصواف مع السجاد والنتائج السلبية الناجمة عنها.

من جهتها طرحت رئيسة نقابة عمال النفط عفاف خلاط مشكلة النقل الجماعي للعمال والعقبات التي تعترضها بسبب عدم منح الحافلات المازوت بالسعر المدعوم ما دفع أصحابها إلى فسخ تلك العقود وعدم الالتزام بنقل العاملين، وكذلك بسبب رفض محافظة دمشق الموافقة لتلك الحافلات المتعاقد معها على نقل خطوطها وفق مسارات جديدة، وطلبت إعادة النظر في موضوع تطبيق نظام الحوافز لأن هناك عاملاً في المصفاة يحصل على حوافز أكثر من مليون ليرة شهرياً وعاملاً آخر لا يحصل على شيء.

بدوره رئيس نقابة عمال النقل الجوي قحطان أحمد جدد مطالبته الدائمة بضرورة أن يكون هناك ممثل لنقابة العمال في مجلس إدارة الخطوط الجوية السورية أسوة بجميع شركات ومؤسسات الدولة، وضرورة إعادة الأرباح التي حققتها المؤسسة ولم توزع منذ عام ٢٠١٨ وذهبت إلى وزارة النقل، ونوه بأن عمال المؤسسة حرموا من اللباس العمالي منذ ٩ سنوات.

من جهته رئيس نقابة الصناعات الكيميائية حسن زهرة طالب بضرورة إعادة شركة سار إلى مقرها الأساسي في عدرا، وكذلك فتح سقوف الرواتب، ورفع قيمة الوجبة الغذائية، وصرف بدل الإجازات التي لا يحصل عليها العامل، وإعادة توزيع الحوافز وفق النظام القديم.

رئيس نقابة عمال البناء إحسان قنايا طلب معالجة منح المهندسين الحوافز بنسبة ٥٠ بالمئة وفق المرسوم ٢٧ لعام ٢٠٢٣، حيث تم منح جميع مهندسي المعلوماتية الحوافز، أما باقي الاختصاصات الهندسية فقد قامت الإدارات بتفسير المرسوم بمزاجيتها ولم يستفد منه سوى ٥ بالمئة من المهندسين من الاختصاصات الأخرى.

رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات قصي كسادوا استغرب ما طرح مؤخراً على لسان وزيرة التنمية الإدارية حول قانون الخدمة العامة الذي لن يطبق قبل ثلاث سنوات، وقد كان يدرس منذ فترة طويلة، مطالباً بالعودة لنظام الحوافز القديم وإلغاء شركات التأمين الصحي لأنها لا توفر الخدمة للعمال، كما استغرب التباين في قبول الاستقالات للعاملين في الدولة بين وزارة وأخرى.

رئيس نقابة عمال الكهرباء لؤي أحمد دعا إلى ضرورة رصد الاعتمادات اللازمة للباس العمالي في ضوء الارتفاع الكبير في الأسعار لمستلزمات إنتاج اللباس العمالي، وطالب بضرورة معالجة مشكلة النقل الجماعي التي تعتبر أحد المكاسب العمالية.

بدوره رئيس نقابة عمال النقل البري مازن إبراهيم نقل معاناة عمال قطاع النقل الذي أصبح يتطلب دراسة تلامس الواقع، وخاصة لجهة تركيب أجهزة التتبع التي أفرزت مشاكل كثيرة، حيث تصل كلفة إصلاح الجهاز إلى أكثر من ٩٠٠ ألف ليرة علما أن قيمته كانت ٣٠٠ ألف ليرة، وكشف أن كراج السومرية مازالت المحافظة تؤجره بقيمة ٨ ملايين ليرة في وقت يحقق الآن إيرادات تتجاوز المليارات سنوياً.

وأكد أن محافظ دمشق وعده بمنح النقابة حق استثمار مراكز الانطلاق لكنه لم يف بوعده، وعندما حاول مقابلة المحافظ ثلاث مرات لم يتمكن من ذلك، وقدم عدة مذكرات للمحافظة لم يلق أي رد وإجابة عليها، واستغرب استبعاد نقابة العمال من التمثيل في لجنة نقل الركاب رغم أن هذا وارد في المرسوم التشريعي لتشكيلها والقرارات الوزارية ذات الصلة.

كما نقل معاناة السائقين السوريين على الحدود الأردنية واللبنانية، حيث يبقى السائق سبع ساعات حتى يدخل، في وقت يدخل فيه السائق اللبناني أو الأردني إلى سورية خلال دقائق.

رئيس نقابة الصناعات المعدنية مازن دكاك دعا إلى ضرورة إيجاد حل لتقاذف المسؤوليات بين وزارات التنمية الإدارية والصناعة فيما يتعلق بتوزيع أرباح الشركات.

«لقطات»

خلال المؤتمر وافقت الحكومة على إعادة العمل بنظام الحوافز القديم وصرف المستحقات السابقة.

رئيس الاتحاد العام طلب فصل كل من خرج من المؤتمر من دون إذن من التنظيم النقابي.

محافظ ريف دمشق بعد انتهاء كلمته طلب مازحاً من الحضور التصفيق له.

محافظ دمشق:
البعض اشترى سرافيس للتجارة أوقفها وحصل على مخصصاتها من المحروقات

محافظ ريف دمشق:
راتب العامل لا يكفيه ليوم واحد لكنه يضع على الجرح ملحاً ويصبر

رئيس نقابة عمال البلديات
نطالب بإلغاء عقود التأمين الصحي لأنها لا توفر الخدمة للعمال

رئيس نقابة عمال النقل البري:
محافظ دمشق وعدنا بمنحنا حق استثمار مراكز الانطلاق لكنه لم يف بوعده.. والمحافظ ينفي

رئيس الرابطة الفلاحية: كل محافظة لها خصوصيتها والقنيطرة فيها محاصيل إستراتيجية كالكرز والزيتون والتفاح

فلاحو القنيطرة يطالبون بالدفعة الثالثة من المازوت الزراعي

| القنيطرة - خالد خالد

اشتكى العديد من فلاحي القنيطرة الذين يعتمدون على الإنتاج الزراعي ومحاصيل الأشجار المثمرة من تأخر توزيع الدفعة الثالثة من المازوت الزراعي، مطالبين المعنيين بالإسراع بتوزيع هذه الدفعة نظراً للضرورة الملحة وحراثة الأراضي خلال هذه الفترة، علماً أن هذه الدفعة ضمن الخطة الزراعية المقررة من وزارة الزراعة، منوهين إلى أنه تم توزيع دفعتين كل دفعة بمعدل ١,٦ ليتر وهذه الكمية غير كافية لأن الفلاح يقوم بحراثة أرضه أكثر من مرة، وذلك للأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة.

كما اشتكى الفلاحون من عدم تزويد الجرارات الزراعية بالكميات الكافية من المازوت، حيث إنهم يحصلون على دفعة واحدة أو دفعتين خلال الشهر وبموجب البطاقة الذكية، آملين من الجهات المعنية تزويد الجرارات الزراعية لزوم الفلاحة بثلاث دفعات خلال الشهر وبالسعر المدعوم وعبر البطاقة الذكية.

من جهته ضمّ رئيس الرابطة الفلاحية في القنيطرة خالد محيرس صوته إلى صوت الفلاحين المطالبين بتوزيع الدفعة الثالثة من المازوت الزراعي لزوم حراثة الأراضي الزراعية المزروعة بالأشجار المثمرة وخاصةً أشجار الكرز والتفاح والزيتون لكونها محاصيل إستراتيجية وذات جدوى للفلاحين، منوهاً إلى أن الفلاحين استلموا المازوت الزراعي على دفعتين وبواقع ٣,٢ ليترات لكل دونم (١,٦ ليتر لكل دفعة).

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار محيرس إلى أن ملتقى القطاع الزراعي الذي عقد مؤخراً طرح قضية مهمة لدعم المحاصيل الزراعية بكل محافظة لأن كل محافظة لها خصوصيتها ومناخها وتربتها الملائمة للمحصول الناجح فيها، مؤكداً أن محافظة القنيطرة من المحافظات التي تشتهر بإنتاج الكرز ذي الجودة العالية وكذلك التفاح والزيتون، آملاً من الجهات المعنية السرعة في توزيع الدفعة الثالثة للفلاحين لتمكين الفلاحين من حراثة أراضيهم وتخفيف الأعباء عنهم، علماً أن الفلاح يحرث أرضه ثلاث مرات لكون أراضي القنيطرة معروفة بوعورتها وكثرة الأحجار فيها.

من جانبه بيّن مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى أنه تم الطلب من اتحاد فلاحي المحافظة إعداد كتاب حول ضرورة توزيع الدفعة الثالثة للمازوت الزراعي نظراً للحاجة الماسة لذلك، وتحديد المحاصيل الإستراتيجية التي تنتجها المحافظة «محاصيل الأشجار المثمرة» من أجل مخاطبة الجهات المعنية لفتح البطاقة الذكية وتوزيع المازوت الزراعي.

وأكد موسى الإقبال الملحوظ على زراعة الكرز والتفاح والزيتون بالمحافظة بسبب الجدوى الاقتصادية وسهولة الخدمة والسعر المرتفع للمحصول خلال الموسم وهذا الأمر مجد جداً للفلاح، متوقعاً أن يزيد عدد الأشجار خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٤.

ولفت مدير الزراعة إلى الارتياح الكبير لدى فلاحي المحافظة للتوزيع المازوت الزراعي عبر البطاقة الذكية وحصول جميع الفلاحين على مستحقاتهم من المادة بكل سهولة وأريحية.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر في تصريح لـ«الوطن» أن مادة المازوت الزراعي متوفرة في كل محطات المحافظة وبكميات جيدة ولجنة المحروقات الفرعية جاهزة لتزويد الفلاحين بالمادة في حال تم إقرار هذا الأمر من وزارة الزراعة لكونها صاحبة الصلاحية في ذلك بموجب البطاقة الذكية، علماً أنه تم توزيع ١٨٠ ألف ليتر من المازوت الزراعي على الإخوة الفلاحين خلال شهر آذار الماضي.

عضو مكتب تنفيذي: المادة متوفرة في المحطات بكميات كافية وصلاحية التوزيع لوزارة الزراعة!